واما في المشروطة بشرط الوصف فلا يتم لانها اخص من وجه من
الضرورية وبين الحينية الممكنة والممكنة العامة تباين جزئي لجواز
صدق الحينية الممكنة مع استحالة الفعلية فلا يكون الحينية المطلقة فلم
يتم البيان ومن ههنا ترى كذب المشروطة العامة في العكس في قولنا
لا شيء من الكاتب بساكن الاجزاء بالضرورة بشرط الكتابة هذا
والعلم التام عند علام الغيوب والمشهور بين المتاخرين ان الضرورية
تنعكس دائمة والمشروطة العامة عرفية عامة واستدل على انعكاس
الضرورية دائمة دون ضرورية بانا اذا قدرنا ان مركوب زيد منحصر
في الفرس مع امكانه للحمار يصدق لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة
مع كذب عكسه الضروري وهو لا شيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة
لكونه مركوب زيد بالامكان ويرد عليه انه يلزم انفكاك الدوام عن
الضرورة في الكليات لصدق العكس الكلي الدائم دون الضروري
وقد تقرر بطلان هذا في الحكمة ثم التحقيق ان الضرورة ان فسرت
بالمعنى الاعم من الذاتية والغيرية فالضرورية والمشروطة ما دام
الوصف ينعكسان كنفسهما واستحالة انفكاك الدوام عن الضرورة
العامة مبرهنة في الحكمة وان فسرت بالمعنى الاخص وهو ما كان
ناشيا عن الذات فلا تنعكسان كنفسهما للتخلف في المثال المضروب
واستحالة انفكاك الدوام عن الضرورة الاخص مما لم يقم عليه دليل
بثبات بل المثال المذكور نقض عليه والمشروطة بشرط الوصف لا تنعكس
كنقيضها على كلا التقديرين كما عرفت ومن ههنا اي من اجل الاختلاف
في انعكاس الضرورية ضرورية اختلفوا في انعكاس الممكنتين الموجبتين

فمن

فمن يقول بانعكاس السالبة الضرورية كنفسها نقول بانعكاسها
ممكنة ومن لا يقول بانعكاس السالبة الضرورية كنفسها فلا نقول
بانعكاسها كذلك وسبب اللزوم ان نقيض المتساويين متساويان
واعلم ان مسائل انعكاس السالبة الضرورية كنفسها والموجبة الممكنة
وانتاج الموجبة الممكنة في صغرى الشكل الاول والثالث كلها متلازمة
واذا ثبت واحد منها ثبت الكل كما لا يخفى واحتجوا ايضا على انعكاس الموجبة
الممكنة كنفسها بان صدق الامكان مستلزم لامكان صدق الاطلاق
وامكانه يستلزم لامكان صدق عكسه لان امكان اللزوم يستلزم
امكان اللازم فامكن فعلية العكس فتحقق فعلية الامكان فصدق
الممكنة العامة في العكس ولا يبعد ان يقال في الجواب ان امكان صدق
الاطلاق في الاصل غير مستلزم لامكان صدق الاطلاق في العكس
ممتنعا بالغير يجوز ان يستلزم محالا بالذات في نفس الامر كما في
استلزام عدم المعلول الاول عدم الواجب تعالى عنه علوا كبيرا وقد
تقدم ما يؤيد هذا وربما يحتج بان صدق كل ج ب بالامكان مستلزم
لامكان صدق ج ب بالاطلاق وليكن ذات ج د فامكن ان يكون
د ب بالاطلاق و ج بالاطلاق فامكن صدق بعض ب ج وهو د ج
بالاطلاق فيصدق امكانه بالفعل وهو المطلوب والجواب انه لا يلزم
من امكان صدق ب و ج بالاطلاق على د امكان صدق بعض ب ج
بالفعل في نفس الامر وانما يلزم لو كان د مما يصدق عليه ب
بالفعل في نفس الامر وهو غير لازم لجواز ان يكون صدق ب على د
ممكنا مستحيلا بالعرض من غاية ما لزم امكانه على تقدير كون د ب

بالاطلاق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)